

# الجرعة الثانية .. متى .. ؟ !



بقلم

أحمد طلعت

استنادا الى اسباب ملفقة او في احسن الظروف .. تافهة .. المتفائلين الذين احسوا الظن بدعاة « ديموقراطية الجرععات » - متى يأتي وقت الجرعة الثانية .. ؟  
اما المريض - الذي هو الشعب - فانه لا يزال يتلوى من الألم .. ومن الغضب .. في انتظار « جرعة » لعلها تأتي قبل فوات الاوان !!

وقال المتفائلون - وقتها - لا بأس اذا كانت التعددية الحزبية في ظل هذا القانون هي مجرد « جرعة اولى » سوف تتبعها على مر الايام جرعة ثانية وثالثة وظل الشعب على مدى ما يقرب من عشرين عاما حتى الان يترقب بقية الجرعات ، فماذا كانت النتيجة

● الدستور - من وقتها - لم تعدل فيه مادة واحدة ، ولم يرفع منه قيد واحد ، ولم تقيد بنصوصه سلطة واحدة من السلطات الواسعة لرئيس الدولة .

● وقانون الاحزاب - الذى كان هو الجرعه الاولى - ظل على حاله لا يسمح بجرعة اخرى ، حتى ولو كانت متواضعة .. في قاع فنجان ! ..

● ولجنة الاحزاب - واغلبية اعضائها من الحزب الحاكم - وريث الحزب الواحد والامين على كهنوتة ، تمسك بتلابيب الاحزاب الجديدة ، ترفض قيامها واحدا بعد الاخر ،

ولاننا نعلم - مقدما - بأنه لا جدوى من المناقشة حول الديموقراطية الكاملة وديموقراطية الجرععات ، فاننا سوف نكتفى فقط بتسجيل حقيقة وحيدة ، هي ان الديموقراطية في مصر تجمدت عند « الجرعة الاولى » ، رغم ان المريض - وهو الشعب - لازال يتلوى من الألم في انتظار بقية الجرعات فعند قيام حركة الجيش - في يوليو من عام ٥٢ - كان من بين الاهداف التى اعلنتها الحركة « اقامة حياه ديموقراطية سليمة » وظل هذا الشعار معلقا بين مخالب الحزب الواحد - والرأى الواحد - حتى سمح النظام الحاكم بالتعددية الحزبية في عام ١٩٧٥ ، في ظل قانون الاحزاب السياسية الذى كرس فكرة « الجرععات » بما تضمنه من قيود على حرية قيام الاحزاب - اهمها واطورها - انه جعل الترخيص بقبام احزاب جديدة في يد لجنة معظم اعضائها من رجال الحزب الحاكم ورئيس الحزب الواحد الذى احتكر السلطة منذ عام ١٩٥٢

كنا ولازلنا من المؤمنين بأن الديموقراطية تؤخذ ولا تمنح ، كما كنا ولازلنا واثقين من ان الفكر السياسى والقانونى لا يعرف ما يسمى « الديموقراطية بجرعات » ، فالديموقراطية كل لا يتجزأ ، اما ان تكون ، او لا تكون .  
الديموقراطية هي حكومة باختيار الشعب وتحت رقابته ، فاذا لم تتحقق الارادة فقدت الحكومات شرعيتها ، واذا لم تكن هناك رقابة حقيقية فان الحكومات تتجه حتما الى التسلط والاستبداد .  
ومع ذلك - ولاننا نعيش في واحدة من دول العالم الثالث - فان الحكومات التى تحتكر اجهزة الاعلام المكتوب والمرئى والمسموع ، ولا تكف عن الحديث عن « ديموقراطية الجرععات » التى تبررها بأن الشعب لم يصل بعد الى المستوى الحضارى والثقافى الذى يؤهله لممارسة ارادته ورقابته كاملة ، رغم فساد هذه المقولة وخطورتها ، فالحكومات التى تردد هذه المقولة - هي نفسها تفخر بأنها تستمد شرعيتها من ارادة هذا الشعب الذى تصفه بالتخلف .. وعدم النضج .. !!